جـــمـــهـــوريـــة الـــعـــــراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراســـات العليـا

قـســم القـانون / القـانون العـام

سلطة الإدارة في منح مدد عقد المناقصات العامة

رسالة تقدم بها الطالب

عبد الرضا خليبص بدر

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف الاستاذ الدكتور

صعب ناجي عبود

1444 هـ

2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

((يرفع الله الذين آمنوا منكم

والذين أوتوا العلم درجات

والله بما تعلمون خبير))

سورة المجادلةالأيه (1)1

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

أصول العلم وأسراره ... طريق الحق وأنواره ... منبت العابد وأماله ... نهج الدين وشريعته

محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرّهما

ابي وامي رحمهما الله

إلى رمز الوفاء و العطاء زوجتي الغالية .

إلى فلذات الكبد فرحة عمري أولادي الاعزاء

الى الاستاذ الدكتور (صعب ناجي عبود) الذي كان خير سند لي ولم يبخل عليَّ بأي معلومة علمية.

من أشد بهم أزري رفاق عمري ،الدم الذي يجري في عروقي ، الذين لهم دور بتشجيعي ودعمي فيدراستي

إخوتي جميعاً

كل قلب اخفق حباً لي وخوفاً عليّ

اهدي جهدي

شكر وعرفإن

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه".

وفي البدء لا بدّ لي من أتوجه أولاً بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية العالية، ومهد لي الطريق لأن اكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الماجستير.

كما أتوجه بالشكر والامتنان للدكتور (صعب ناجي عبود) أطال الله في عمره ، فقد كان لإشرافه ومنحه لي الكثير من الوقت وكان له اليد الاولى في خروج هذه الرسالة العلمية بالشكل الذي ظهرت عليه، كما كان لتوجيهاته ونصائحه دور أساسي في إتمام دراستي العلمية.

كذلك الشكر والاحترام لعمادة معهد العلمين ، لمنحهم الفرصة لي لإكمال الدراسة وعلى رأسهم (أ .د. زيد عدنان العكيلي) ، ومن أخلاقيات البحث اقدم الشكر والتقدير لكل اعضاء لجنة المناقشة وجميع اساتذتي الكرام في السنة التحضيرية على كل ما قدموه لي من معلومات علمية .

الشكر الجزيل لأصدقائي وزملائي اصحاب القلوب الطيبة والنفوس الصافية وبالخصوص (علي حازم اهبيل) الذي كان له دور فعال جداً في اسنادي وتزويدي بالمعلومات القيمة .

كما لا يسعني لا ان اشكر الاخ والصديق الدكتور (باقر حسين عباس) لما قدمه من جهد في اكمال هذه الرسالة .

كذلك الشكر للعاملين في مكتبة كلية القانون جامعة الكوفة وكذلك الاخوة في مكتبة العتبة الحسينية .

وفي الختام لا يسعني إلا الشكر والامتنان لكل من وقف معي وساعدني لإتمام رسالتي وامدني بمعلومات مفيدة ومن فاتني ذكره فإني احتفظ بصنيعة في قلبي ، وادعو الله ان يحفظ الجميع وان يوفقهم في حياتهم .

الباحث : عبد الرضا خلييص بدر

المستخلص

عقد المناقصات العامة هو عقد مبرم بين جهة التعاقد الإدارة والمتعاقد معها الشخص أو الشركة ، وهناك هدف من وراء ذلك وهو أما ان يكون بناء أو ترميم أو صيانة وتيسير مرفق عام ويعد وسيلة الإدارة لتحقيق النفع العام واشباع الحاجات العامة .

وما دام عقد المناقصات يعد من العقود المهمة والتي يمكن للإدارة ان تلجأ إليه لغرض التطور والنهوض العمراني ، سواء أكان ذلك وفق الاطار الخاص ام العام ، يجب ان نقوم بتنظيم جزئيات العقد التي تحيط به وخاصة بموضوع المدة ، وذلك لغرض ان تفرض مدة معقولة ، من غير المنطق أو المعقول ان تضع الإدارة مدة لا يمكنها ان تنسجم مع العمل ، وعكس ذلك يؤدي الى عدم التوازن بين الطرفين ولا يمكن ان يحقق العدل لكل منهما ، أي لابد ان تكون الالتزامات متكافئة للطرفين منذ بدأية انعقاد العقد ولغاية انهائه لذلك يجب ان يكون هناك دور فعال للمدة في تنفيذ العقد ، إكان واجب المشرع ان يعطي اهتماماً ودوراً فاعلاً للمدة في عقد المناقصات من حيث دورها الفاعل والمؤثر على محل العقد .

نلاحظ ان سلطة الإدارة في منح مدد عقد المناقصات ، دورهما الفاعل في بدأية إجراءات التعاقد من حيث دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، الذي تريد أن تبرم عقداً من أجله وتنفيذه ، لأن غرض الإدارة توفير الحاجات العامة واشباع الرغبات وليس الهدف من المشروع هو الربح ، وبحكم سلطتها المقيدة والتقديرية تتدخل في وضع اجراءات التعاقد من حيث المدد لأن ذلك قبل انعقاد العقد و بعد انعقاد العقد ، وكذلك اضافة مدد إذا كان هناك ظرف استثنائي يؤدي الى قطع مدة تنفيذ العقد وبعد ذلك يكون دورها في تنفيذ العقد ، وكذلك فرض الجزاءات على المتعاقد المخلّ بالتزاماته وفي بعض الأحيان يؤدي إلى فسخ العقد .

المحتويات

المحتويات

ت		الموضوع	الصفحة
1	**المقدمة**		3 -1
2	**المبحث التمهيدي**	التعريف بالمدد في عقد المناقصات العامة	6 -5
3	المطلب الأول	ماهية المدد في عقد المناقصات العامة	7 -6
4	الفرع الأول	تعريف المدد في عقد المناقصات لغة واصطلاح	10 -7
5	الفرع الثاني	مبررات وطبيعة المدد في عقد المناقصات العامة	15-10
6	المطلب الثاني	انواع المدد في عقد المناقصات العامة	16-15
7	الفرع الأول	المدد قبل التعاقد في عقد المناقصات العامة	28-16
8	الفرع الثاني	المدد بعد انعقاد عقد المناقصات العامة	42-29
9	**الفصل الاول**	**السلطة التقديرية للإدارة في منح المدد**	**44**
10	**المبحث الاول**	**احكام السلطة التقديرية للإدارة في منح المدد**	**45 -44**
11	المطلب الاول	التعريف بالسلطة التقديرية للإدارة في منح المدد	45
12	الفرع الاول	تعريف السلطة التقديرية	49-46
13	الفرع الثاني	**مبررات الاعتراف بالسلطة التقديرية للأدارة في منح المدد**	58-49
14	المطلب الثاني	ذاتية السلطة التقديرية للإدارة في منح المدد	59
15	الفرع الاول	تمييز السلطة التقديرية لمنح المدد عن غيرها	66-59
16	الفرع الثاني	خصائص السلطة التقديرية للإدارة في منح المدد	68-66
17	**المبحث الثاني**	**حالات تمتع الإدارة سلطة تقديرية في منح مددعقد المناقصات**	70-69
18	المطلب الاول	السلطة التقديرية في اجراءات التعاقد	71-70
19	الفرع الاول	المدد قبل انعقاد العقد	79-71
20	الفرع الثاني	سلطة الإدارة التقديرية لمنح المدد بعدانعقاد العقد	90-79
21	المطلب الثاني	اجراءات مخالفة المدد في عقد المناقصات العامة	90
22	الفرع الاول	الجزاءات التي تترتب على مخالفة المتعاقد للمدد	100-91
23	الفرع الثاني	جزاء مخالفة المدد بعد انعقاد العقد وفقاً للسلطة	121-100
24	الفصل الثاني	السلطة المقيدة للإدارة في منح المدد	123
25	**المبحث الاول**	**ماهية سلطة الإدارة المقيدة في منح المدد**	124
26	المطلب الاول	مفهوم سلطة الإدارة المقيدة في منح المدد	125
27	الفرع الاول	تعريف سلطة الإدارة المقيدة لغة واصطلاحاً	127-126

28	الفرع الثاني	حالات سلطة الإدارة المقيدة في منح المدد	138-128
28	المطلب الثاني	خصائص سلطة الإدارة المقيدة في منح المدد	138
30	الفرع الاول	خصائص سلطة الإدارة المقيدة	142-138
31	الفرع الثاني	مبررات السلطة المقيدة للادارة في منح المدد	146-142
32	**المبحث الثاني**	**أثرعدم مراعاة المدد من قبل المتعاقد على الاجراءات والتعاقد**	**146**
33	المطلب الأول	أثر عدم مراعاة المدد في الاجراءات والتعاقد	147
34	الفرع الاول	أثر عدم مراعاة المدد على الإجراءات	147
35	الفرع الثاني	أثر عدم مراعاة المدد في مرحلة التنفيذ	179-159
36	المطلب الثاني	التوقف والتمديد وفقاً لسلطة الادارة المقيدة	179
	الفرع الاول	سلطة الادارة لمنح مدة التوقف وفقا لسطتها الامقيدة	182-180
38	الفرع الثاني	التمديد مدة العقد وفقاً للسلطة المقية للإدارة	184-182
39	**الخاتمة**		188-185
40	**المصادر والمراجع**		198-189